المحتويات

مقدمة 5

فصل تمهيدي 21

المبحث الأوّل: مصطلحات القانون الدّولي الخاصّ 24

المبحث الثّاني: التّطوّر التّاريخي للقانون الدّولي الخاصّ وعلاقته بالقانون المقارن 30

المطلب الأوّل: المدارس الفقهية للقانون الدّولي الخاصّ 30

المطلب الثّاني: محاكاة القانون الدّولي الخاصّ للقانون المُقارن 36

المبحث الثّالث: إمكانيّة تنازع النّظام القانوني الجزائري مع نظام أجنبي غير تقليدي (إندماجي) 43

المطلب الأوّل: القانون الدّولي الخاصّ المجموعاتي وتطوّره إلى القانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي بين دول الإتّحاد الأوروبّي 44

المطلب الثّاني: نقاط التّلاقي بين القانون الدّولي الخاصّ الجزائري ونظيره الأوروبّي 49

الباب الأوّل: النظريّة العامّة لتنازع القوانين من المنظور التقليدي 51

الفصل الأول الجانب التقليدي التقني لتنازع القوانين 55

المبحث الأوّل: التّكييف 59

المطلب الأوّل: التّكييف في إطار القانونين المادّي والتّنازعي 59

الفرع الأوّل: معنى التّكييف في القانون المادّي 59

الفرع الثّاني: تميُّز التّكييف في إطار القانون التّنازعي 61

المطلب الثّاني: ضوابط الإسناد كموضوع للتّكييف وموقف المشرّع الجزائري 67

الفرع الأوّل: النّظريّات التي تحكم التّكييف 67

الفرع الثّاني: موقف المشرّع الجزائري من مسألة التّكييف 72

المبحث الثّاني: إعمال أو تفعيل قواعد التنازع 76

المطلب الأوّل: تفعيل تقنيّة التّنازع من خلال القواعد الأحادية والثّنائية 77

الفرع الأوّل: قواعد التّنازع الأحادية أو الطّريقة الأحادية في حلّ تنازع القوانين... 77
الفرع الثّاني: قواعد التّنازع الثّنائية أو الطّريقة الثّنائية في حلّ تنازع القوانين..... 83
المطلب الثّاني: موقف المشرّع والقضاء الجزائريّين من إعمال قواعد التّنازع..... 86
المبحث الثّالث: نظريّة الإحالة..... 96
المطلب الأوّل: التّنازع السّلبي المؤسّس على إختلاف ضوابط الإسناد كمصدر للإحالة 96
المطلب الثّاني: مبدأ الإحالة وفقا لقضيّة فورغو (Forgo) ونطاق تطبيقها 101
الفرع الأوّل: تحديد مبدأ الإحالة وفقا لإجتهاد فورغو..... 101
الفرع الثّاني: تحديد نطاق الأخذ بنّظرية الإحالة..... 107
المطلب الثّالث: الإحالة في القانون الدّولي الخاصّ الجزائري..... 111
المبحث الرّابع: النّزاع المتحرّك والمسائل الأوّلية 117
المطلب الأوّل: النّزاع المتحرّك..... 117
الفرع الأوّل: نزاع أحكام القانون الإنتقالي وأثره على القانون الواجب التّطبيق..... 117
الفرع الثّاني: القياس على تنازع أحكام القانون الإنتقالي بغرض تعيين القانون الواجب التّطبيق في النّزاع المتحرّك 121
الفرع الثّالث: حلّ النّزاع المتحرّك من منظور تفسير قاعدة تنازع القوانين 125
المطلب الثّاني: المسائل الأوّلية 126
الفصل الثاني تطبيق القانون الأجنبي وحالات إستبعاده 129
المبحث الأوّل: تطبيق القانون الأجنبي..... 132
المطلب الأوّل: تبرير تطبيق القانون الأجنبي أمام القاضي المعروض أمامه النّزاع من زاوية تفعيل قاعدة التّنازع الوطنية 132
الفرع الأوّل: علاقة القانون الدّولي في شقّيه العامّ والخاصّ بالقانون الدّاخلي.. 133

الفرع الثّاني: تقدير الطّبيعة القانونية لقاعدة تنازع القوانين من منظور القاضي المعروض أمامه النّزاع كمسألة أوّلية تسبق تطبيق القانون الأجنبي وتُبرّره 136
الفرع الثّالث: تقدير الطّبيعة القانونية لقاعدة تنازع القوانين من منظور أطراف الخصومة 147
المطلب الثّاني: مضمون القانون الأجنبي 150
المبحث الثّاني: استبعاد تطبيق القانون الأجنبي..... 157
المطلب الأوّل: مخالفة القانون الأجنبي الواجب التّطبيق "أصالة" للنّظام العامّ.... 157
الفرع الأوّل: مفهوم النّظام العامّ 158
الفرع الثّاني: استبعاد القانون الأجنبي بتفعيل النّظام العامّ للقاضي المعروض أمامه النّزاع..... 162
المطلب الثّاني: استبعاد القانون الأجنبي الواجب التّطبيق "أصالة" لوجود غشّ نحو القانون 168
الباب الثاني المنظور المعاصر أو المستحدث في تنازع القوانين..... 173
الفصل الأول مدخل لتنازع القوانين في الإطار المجموعاتي..... 177
المبحث الأوّل: نشأة القانون الدّولي الخاصّ المجموعاتي وتحوّله إلى القانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي 180
المطلب الأوّل: معنى القانون الدّولي الخاصّ المجموعاتي (الأوروبّي) وعلاقته بالقانون المجموعاتي (الأوروبّي)..... 182
الفرع الأوّل: تعريف القانون الدّولي الخاصّ المجموعاتي (الأوروبّي)..... 182
الفرع الثّاني: ظهور القانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي كنتيجة لتطوّر القانون المجموعاتي ذو الطّبيعة الإقتصادية..... 186
الفرع الثّالث: القانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي في مواجهة الدّول الغير..... 191
المطلب الثّاني: الطّبيعة القانونية للقانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي..... 197
الفرع الأوّل: اللّجوء إلى مبدأ سلطان الإرادة على حساب إلزامية القانون الوطني..... 198

الفرع الثّاني: وحدة النّظام الأوروبّي في المسائل الأسرية و تقييمها 202
المطلب الثّالث: العراقيل النّاجمة عن تفعيل قواعد القانون الدّولي الخاصّ الأوروبّي مقارنة بنظيره الجزائري..... 211
الفرع الأوّل: التّقنين الجزئي أو غياب التّقنين الجامع كمشكل مشترك 211
الفرع الثّاني: وجود نظامين قانونيّين على مستوى الدّول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبّي بالنّسبة لمسائل القانون الدّولي الخاصّ..... 214
المبحث الثّاني: تنازع القانون الأوروبي مع إحدى قوانين دول الغير: القانون الجزائري نموذجا 216
المطلب الأوّل: نظريّة الأثر الإنعكاسي (Théorie de l'effet reflexe) لقواعد القانون الأوروبّي في إطار أنظمة روما..... 216
الفرع الثّاني: مصير نظريّة الأثر الإنعكاسي في إطار تنازع القوانين..... 219
الفرع الثّالث: تقييم فرضيّة تعيين قانون أجنبي غير أوروبّي، جزائري مثلا، من قبل قاعدة تنازع أوروبّية ضمن نظام روما I..... 221
المطلب الثّاني: تكريس المعاهدة الأوروبّية لحقوق الإنسان لاستبعاد القانون الجزائري كقانون واجب التّطبيق أمام محاكم الدّول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبّي 224
الفرع الأوّل: علاقة المعاهدة الأوروبّية لحقوق الإنسان مع تنازع القوانين..... 224
الفرع الثّاني: استبعاد القانون الجزائري نتيجة لتناقضه مع إحدى مبادئ المعاهدة الأوروبّية لحقوق الإنسان في الفضاء القضائي الإندماجي الأوروبّي 229
الفصل الثاني آثار تنازع القانون الجزائري مع نظيره المجموعاتي أو الأوروبي 237
المبحث الأوّل: المبادئ والقواعد المشتركة لتنازع القوانين بين دول المغرب العربي 240
المطلب الأوّل: التّشابه في ضوابط الإسناد أو الإشتراك في قواعد الرّبط غير المادّية بين الأنظمة القانونية لدول المغرب العربي 240
المطلب الثّاني: نحو إمكانيّة تعويض تقنيّة التّنازع بحلول مادّية..... 246